العرب
الثلاثاء 2021/08/24
السنة 44 العدد 12158

انتخابات مجلس الشورى تتحول من «متنفس ديمقراطي» إلى عبء إضافي على سمعة قطر

هل تراجعت السلطات القطرية عن هامش حرية التعبير وألجمت منتقدي الانتخابات

بدأت حالة من الارتباك الشديد تطغى على حدث إجراء قطر لأول انتخابات تشريعية، محوّلة المناسبة من وسيلة لتحسين صورة البلد أمام العالم إلى مطعن آخر في وضعه الحقوقي. وبدافع الخوف من توسع الانتقادات الموّجهة للانتخابات وقانونها، تتجه السلطات القطرية نحو التضحية بهامش حرية النقد الذي كانت قد سمحت به بشكل محسوب.

مقر مخصص لغير المغضوب عليهم

الدوحة - باتت السلطات القطرية تحمل على محمل الجدّ التبعات التي ستترتّب على إجراء أول انتخابات تشريعية بالاستناد إلى قانون معيب تضمّن تقسيما للقطريين وأثار موجة من الامتعاض والتذمر لدى مكوّن أساسي من مكوّنات المجتمع، قبيلة آل مرّة التي أُستبعد أبناؤها من الترشّح للانتخابات بمقتضى القانون ذاته.

وإلى جانب احتجاجات القبيلة المذكورة سواء عبر تنظيم عدد من أبنائها تجمّعا نادرا ما يحدثُ مثيلٌ لهُ في قطر، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وجهت أصوات إعلامية قطرية نقدها للانتخابات ونبّهت لخطورتها على التآلف الاجتماعي مستخدمة الهامش الضيّق المسموح به من قبل السلطات في إطار عملية تحسين صورة البلد المطلوبة بقوّة في الفترة المتبقية على احتضانه لنهائيات كأس العالم والتي ستكون الأضواء خلالها مصوّبة بتركيز على قطر وأوضاع الحقوق والحرّيات فيها.

عبدالعزيز الخاطر

الطلب المجتمعي الفعال للانتخابات سيتبلور مستقبلا

وفي مظهر على ضيق هامش المساحة الممنوحة للنقد خفّف المعلق السياسي القطري عبدالعزيز بن محمد الخاطر من نقده للانتخابات التي كان قد وصفها في مقال له بصحيفة الشرق القطرية بأنها "إرادة أميرية صرفة لم يسبقها طلب فعّال"، وأيضا لقانونها الذي قال إنّه "سمّمَ جو التآلف الاجتماعي الذي تنعم به قطر من زمن طويل".

وعاد الخاطر ليوضّح في مقابلة مع وكالة الأناضول التركية أنّ خطوة تنظيم انتخابات تشريعية "رغم أنه لم يكن هناك طلب فعال من جانب المجتمع عليها، إلا أنها كانت منتظرة من قبل المجتمع"، مضيفا "هذه الانتخابات قد تتبلور إلى طلب فعال في أي لحظة مستقبلية، فمبادرة الأمير كانت استباقية حرصا على مستقبل أكثر أمنا والحاجة إلى جهاز يعاونه كذلك في تنظيم الدولة وأحوال المجتمع".

وكان المعلق القطري قد قلل في مقاله بالصحيفة القطرية والمعنون بـ"الصلاحيات قبل الانتخابات" من أهمية دور مجلس الشورى الذي سينتج عن الانتخابات، قائلا "ما شهدته بلدنا العزيزة من أحداث خلال الأيام القليلة الماضية (احتجاجات آل مرّة) وبعد إصدار قانون الانتخاب لأول مجلس تشريعي في الدولة، جعلني أعود سريعا لصلاحيات المجلس المنتظر وأقارنها بتكلفتها الاجتماعية، فوجدت أن ما سوف يمثله المرشح قليل جدا بما قد يتكلفه أو يتوقعه الناخب، لذلك فتكلفة الانتخابات الاجتماعية والاقتصادية أكثر بكثير من مردود المرشح مهما كان مؤهلا".

وأشار بشكل مباشر إلى محدودية صلاحيات المجلس المنتظر قائلا إنّها "لا تتناسب وحمى الانتخابات وإرهاصاتها فهو غير قادر على مساءلة رئيس السلطة التنفيذية. وحتى مساءلة أو استجواب الوزراء وطرح الثقة فيهم تتطلب إجماع ثلثي المجلس وهو أمر من الصعوبة بمكان. كذلك ديوان المحاسبة ورئيسه خارج إطار سلطته بل أكثر من ذلك حتى السكرتير العام أو أمين المجلس يعيّن بمرسوم وليس للمجلس أو رئيسه أن يختاره".

وذهب بنقده حدّ اعتباره المجلس القادم مطابقا "للمجلس السابق (المعيّن) إلا بعض الرتوش الزائدة".

كما قلل من أهمية إجراء الانتخابات في هذا التوقيت قائلا "أعتقد أننا لا نزال مغرمين بفكرة الانتخابات أكثر من الوعي بأهمية وقتها وظروفها، اعتقادا منا إذا جاءت الانتخابات حضرت المشاركة الشعبية في أزهى حللها"، لينتهي إلى استنتاج مفاده أنّ "الأنسب للمجتمع في هذه الفترة هو أسلوب التعيين الراشد الذي يتقصى في العضو الكفاءة والأمانة وحسن السيرة ولو أعطي مجلس التعيين مناقشة الموازنة ومساءلة الوزراء وطرح الثقة فيهم بشروط المجلس المقترح لتساوى الاثنان وخرجنا من عمى الصناديق وعدوى القبلية وتفخيخ المستقبل، ليس تراجعا ولكن إحساسا بالواقع وصلادته ووعورة القفز عليه أو إمكانية السير باطمئنان فوقه".

وفي تصريحه للوكالة التركية عاد الخاطر ليقول إنّ إجراء انتخابات مجلس الشورى ستمثل إضافة للمجتمع مؤكّدا وجود "بوادر جيدة ومشجعة إذا ما اعتبرنا أن البداية دائما بحاجة إلى تطوير".

وأضاف "مع مرور الزمن وتغيّر الأحوال والظروف التي يمر بها المجتمع، أي تجربة منفتحة على المستقبل ومستجداته هي تجربة إيجابية مهما كانت ظروف بدايتها صعبة".

وعن الانعكاسات المحتملة للانتخابات على المجتمع، خفّف الخاطر من يقينه السابق بسلبيتها قائلا "أعتقد أن المشاركة خطوة جديرة بالاهتمام في المنطقة كلها فكلما كانت هناك مشاركة حقيقية للمجتمع في إدارة شؤونه وقضاياه سيمثل ذلك انعكاسا إيجابيا في المنطقة"، مضيفا "سنرى مستقبلا إذا ما كان أثرها محدودا أو كبيرا اعتمادا على تطورها وحيويتها".

وأثارت التصريحات المتراجعة للمعلق السياسي القطري بعدما أظهره من جسارة في نقده للانتخابات التشريعية وقانونها تساؤل المراقبين حول ما إذا كانت السلطات القطرية ستلجأ تحت تأثير الخوف من تطوّر السجال حول الانتخابات وتوسّعه إلى احتجاجات أوسع نطاقا إلى التراجع عن هامش حرية النقد الذي سمحت به في إطار مساعيها لتحسين صورة البلاد ولجم الأصوات التي شرعت في ممارسته وأظهرت حصافة كبيرة في ذلك على غرار المعلّق الخاطر.

وكان مرسوم صدر الأحد عن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قد حدّد يوم الثاني من أكتوبر القادم موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية الأولى من نوعها في البلاد، متجاهلا احتجاجات قبيلة آل مرة التي مُنِع أبناؤها من الترشح لهذه الانتخابات.

وسيتمّ بموجب الانتخابات اختيار ثلاثين عضوا من الأعضاء الخمسة والأربعين لمجلس الشورى على أن يتمّ تعيين الخمسة عشر عضوا الباقين من قِبَل الأمير.

واحتج أفراد من قبيلة آل مرة على القانون الذي يمنع مشاركة القطريين ممن لم يكن لأسرهم وجود في قطر قبل عام 1930 من التصويت. وللقبيلة التي تتفرع عنها عدة عشائر علاقة مشوبة بالتوتر مع الأسرة الحاكمة في قطر ترجع إلى منتصف تسعينات القرن الماضي عندما عارض أفراد بارزون من آل مرّة انقلاب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على والده الشيخ خليفة جدّ الأمير الحالي الشيخ تميم.

وفي عام 2005 جردت قطر بعض أفراد القبيلة من الجنسية وقالت إن سبب ذلك هو حملهم جنسيتين، ونفت أن يكون ذلك الإجراء عقابا لهم على موقفهم من الانقلاب.

ويقسّم قانون الانتخاب المواطنين القطريين حسب الدستور إلى ثلاث فئات؛ الأولى للمواطنين القطريين الأصليين، وهؤلاء يحقّ لهم الترشح والتّصويت. والثانية من المجنسين القطريين الذين جدهم مولود في قطر، وهؤلاء يحق لهم التصويت فقط. أمّا الفئة الثالثة فهي فئة المجنسين، ولا يحق لهم التصويت والترشح.

مرشح المستشارية الألمانية: قطر ليست مكانا جيدا لكأس العالم

برلين – اعتبر أرمين لاشيت المرشح المحافظ لخلافة المستشارة الألمانية الحالية أنجيلا ميركل أن تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم المقبلة في قطر عام 2022 "أمر خاطئ".

وقال لاشيت زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي بزعامة ميركل، لمحطة بيلد التلفزيونية "ماكنت لأقيم البطولة في قطر. ولا أعتقد أن قطر مكان جيد لاستضافة كأس العالم".

لكن لاشيت تجنب البتّ في مسألة ما إذا كان ينبغي إلغاء المونديال قائلا هذا "الأمر ليس من اختصاص الساسة ليتخذوا قرارا بشأنه".

وتعرضت قطر لانتقادات بشكل أساسي بسبب معاملتها للعمال المهاجرين في البلاد. وأدت قوانين جديدة سنتها الدولة الخليجية الغنية بموارد الغاز إلى تحسين الوضع لكن منظمات حقوق الإنسان ذكرت أن هناك حاجة إلى تطبيق أفضل.

وأفادت صحيفة الغارديان البريطانية في وقت سابق أن 6500 عامل من خمس دول آسيوية لقوا حتفهم في قطر منذ حصولها على استضافة كأس العالم سنة 2010.

وأشارت قطر إلى أنها تعتبر العدد غير مفرط مقارنة بإجمالي القوى العاملة الوافدة من تلك الدول.

وخلال تصفيات المونديال في مارس الماضي دعت العديد من المنتخبات من بينها المنتخب الألماني إلى وجوب مراعاة قطر وهي تتقدم لاحتضان التظاهرة الرياضية الأكثر شعبية في العالم لحقوق الإنسان.

تقييم أممي قاتم للوضع في اليمن: لا أفق لحل سلمي والمجاعة تداهم الملايين من السكان

نيويورك - أبلغ مسؤول أممي كبير مجلس الأمن الدولي بعدم تسجيل أي تقدم في تنفيذ خطة النقاط الأربع لإنهاء النزاع في اليمن، مشيرا إلى وضع المتمرّدين الحوثيين المدعومين من إيران شروطا مسبقة على الخطّة.

وجاء ذلك بمثابة مؤشّر سلبي على بداية فترة عمل الدبلوماسي السويدي هانس غروندبرغ مبعوثا أمميا إلى اليمن والذي لم يرث عن سابقه مارتن غريفيث سوى أفكار عامّة ومقترحات فضفاضة في سياق محاولاته المتكررة على مدى السنوات الماضية لإطلاق عملية سلام تفضي إلى حلّ سلمي للملف اليمني المعقّد ذي التشابكات الإقليمية.

الوضع السيء يزداد سوءا

وقال الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ خالد خياري خلال جلسة للمجلس انعقدت الإثنين إنّه "لا مزيد من التقدم بشأن خطة النقاط الأربع التي تتضمن تدابير لوقف إطلاق النار وفتح مطار صنعاء ورفع القيود عن ميناء الحديدة واستئناف العملية السياسية".

وأضاف في إفادته لأعضاء المجلس أن "الحوثيين يضعون شروطا وهناك حالة من المد والجزر للعمليات العسكرية مع تركيز العنف بشكل واضح حول مأرب".

ومنذ فبراير الماضي كثف الحوثيون هجماتهم في محاولة للسيطرة على المحافظة الغنية بمدّخرات الغاز الطبيعي والواقعة شرقي العاصمة صنعاء وتمثّل أهم معاقل الحكومة الشرعية والمقر الرئيس لوزارة الدفاع.

وذكر خياري في سياق حديثه عن استمرار التصعيد، الضربات الجوية التي ينفّذها التحالف العسكري الداعم للشرعية اليمنية بقيادة المملكة العربية السعودية وهجمات الحوثيين التي يستخدمون فيها الطائرات المسيرة.

وكثيرا ما تعزى مسؤولية انسداد قنوات الحلّ السلمي في اليمن إلى تشدّد الحوثيين وتمسّكهم باشتراطات تعجيزية يراها كثيرون امتدادا لموقف إيران الداعمة لهم وعدم رغبتها في حل الصراع اليمني رغبة منها في الإبقاء على عبء الملف على كاهل غريمتها السعودية.

لكنّ الانتقادات كثيرا ما تطال التعاطي الأممي والدولي الرخو مع الحوثيين وغياب وسائل الضغط عليهم لدفعهم للجلوس إلى طاولة الحوار السياسي.

وفي السادس من أغسطس الجاري عَيّن أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة غروندبرغ مبعوثا خاصا إلى اليمن، وهو الرابع منذ بدء الحرب، على أمل إنهاء النزاع اليمني.

ولم يجر المبعوث الجديد إلى حدّ الآن أي حراك علني بشأن اليمن بما في ذلك الاتّصال بأفرقاء الصراع والاطلاع على أمزجتهم السياسية ومواقفهم من جهود السلام الأممية، وذلك في مؤشّر على حجم الصعوبات التي يواجهها في العمل على الملف وتحقيق تقدّم في حلحلته كان قد عجز عنه سلفه الأكثر منه خبرة وتجربة بصراعات المنطقة الدبلوماسي البريطاني غريفيث الذي عُيّن مؤخّرا وكيلا للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية.

مارتن غريفيث

خمسة ملايين يمني باتوا على بعد خطوة من المجاعة

وفي تقييمه للوضع الإنساني في اليمن قال غريفيث الإثنين إنّ "خمسة ملايين يمني باتوا على بعد خطوة من المجاعة ويجب فتح مطار صنعاء لوصول المساعدات الإنسانية".

وعن الوضع العسكري المتوتّر في البلد قال في إفادته لمجلس الأمن إنّ "الاشتباكات متواصلة في مأرب وخمسين جبهة أخرى في اليمن"، محذّرا من تبعات ذلك على الوضع الإنساني الهشّ، موضّحا أنّه "قتل حتى الآن في اليمن خلال هذا العام فقط أكثر من 1200 مدني، والمؤسسات والخدمات العامة تتدهور بما يحرم الملايين من خدمات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي بل ويساعد على تفشي أمراض مثل الكوليرا وكورونا".

وأضاف "الحرب أحدثت انهيارا اقتصاديا مما يعرض الشعب اليمني لخطر المجاعة. وهناك أكثر من 20 مليون يمني بحاجة إلى مساعدات إنسانية وإلى نوع من أنواع الحماية"، موضّحا "هذا الرقم يمثل ثلثي الشعب اليمني تقريبا".

وتابع "أولوياتنا الآن في اليمن يجب أن تكون وقف المجاعة حيث يوجد أكثر من خمسة ملايين شخص على بعد خطوة واحدة منها وعشرة ملايين خلفهم بخطوة أخرى".